

سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر

د. أرزقي شويتمام

جامعة الجزائر "2" أبو القاسم سعد الله

ملخص:

اتبع الاحتلال الفرنسي في استيطانه للجزائر عدة سياسات وعبر مراحل فبعدما تمكنت قوات جيشه البرية من دخول الجزائر اتبع جنود سياسة همجية تمثلت في القتل والتعذيب فلم يفرقوا بين طفل أو شيخ أو حامل ، وقاموا بتخريب المساجد وإحراق المنازل ، ومصادرة الأموال والثروات ، وتدنيس المساجد ، ما أدى إلى هروب وهجرة المغلوبين عليهم ، ومع هذه السياسات الهمجية الوحشية استمرت مشاريع الاحتلال وذلك بمصادرة الأراضي وشغلها ، للانتقال لمرحلة التوطين وبذلك لجأت إلى تهجير المعارضين لنظام الحكم وقطاع الطرق ، والمجرمين كما سهلت الهجرة للأوروبيين من اسبانيا وإيطاليا وألمانيا وغيرها ، ومنحت التسهيلات لشغل وامتلاك الأراضي ، فتم طرد الجزائريين إلى الجبال والأراضي القاحلة.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الفرنسي ، الاستيطان ، القرار المشيخي ، بيليسي ، دوبورمون.

Abstract:

The French occupation in its settlement of Algeria followed several policies and through stages after the ground army forces were able to enter Algeria, soldiers followed a barbaric policy of killing and torture, they did not differentiate between a child, sheikh or pregnant,

and they sabotaged mosques and burned homes, confiscated money and wealth, and desecrated mosques, which led to the escape and migration of the defeated, and with these barbaric and brutal policies continued occupation projects by confiscating land and occupying it, to move to the stage of resettlement and thus resorted to the displacement of opponents of the regime and bandits, and criminals also facilitated immigration to Europeans from Spain, Italy, Germany and others, and granted facilities to occupy and own land, Algerians were expelled to the mountains and arid lands

Key words: French occupation ; settlement ; Presbyterian decision ; Pelissier ; De bourmont .

مقدمة :

جاء في البيان الذي وزعه قائد الحملة الفرنسية على الجزائر دي بورمون DE BOURMONT على الشعب الجزائري في 8 يونيو 1830م، ما يلي : " أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا، فيبقى على ما هو عليه، ولا يتعرض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا، بل يكون في أيديكم دائما" (1)

لقد فضلنا أن تكون بداية دراسة الوجود الفرنسي في الجزائر بمحتوى البيان الذي وعد فيه الفرنسيون الشعب الجزائري، بأنهم جاؤوا إلى الجزائر لمعاقبة حاكمها الداي حسين (1818.1830م)، الذي أهان شرف فرنسا باعتدائه على قنصل بلادهم السيد دوفال DEVAL، بما كان يعرف بحادثة المروحة (2). كما أنهم التزموا باحترام مقدسات الشعب الجزائري وممتلكاته. إلا أنهم بمجرد أن وطأت أقدامهم أرض الجزائر، شرعوا في تطبيق مشاريعهم الاستعمارية. ومع مرور الأيام، أظهروا نواياهم الحقيقية. وقد وظف المحتلون لتحقيق أهدافهم المسطرة منذ وقت بعيد، والمتثلة في سياسة الاستيطان، عدة وسائل، منها : الإبادة الجماعية للسكان، ومصادرة أملاكهم، ونفيهم خارج الوطن، ووضعهم في المحتشدات، وتطبيق سياسة التجهيل والتفكير. وكان الهدف النهائي من تنفيذ كل هذه الإجراءات، الاستيلاء على أراضي الجزائريين، لمنحها للوافدين الأوروبيين على الجزائر.

وتسعى الدراسة إلى إظهار الأساليب التي اتبعها المحتلون في الجزائر عبر مختلف الأطوار التاريخية، لتحقيق سياستهم الاستيطانية.

1- سياسة التجهيل وطمس الشخصية الجزائرية:

قام المحتلون في بداية احتلالهم للجزائر، بالاعتداء على أماكن العبادة، فحولوا المساجد إلى كنائس، وإلى إسبيلات للحيوانات، وإلى ثكنات عسكرية، وإلى مخازن⁽³⁾. وفي المرحلة الثانية، استولوا على مؤسسات الوقف، لاعتقادهم أنها تمثل مصدر التمويل للمقاومة الجزائرية، وقطاع التعليم والمدرسين والعلماء. وجعلوا المؤسسات الدينية كلها بما فيها المساجد والزوايا والأضرحة والمدارس وموظفيها تحت الإدارة الفرنسية⁽⁴⁾. وقد ترتب على هذا الوضع تفشي ظاهرة الجهل في المجتمع الجزائري، بعدما كانت نسبة كبيرة منه تتقن الكتابة والقراءة، وهذا باعتراف القادة الفرنسيين أنفسهم، إذ قال أحدهم: "إن العرب كانوا يتقنون كلهم القراءة والكتابة. وفي كل قرية توجد مدرستان. وأما عدد المدارس فقد كان يناهز ألفي مدرسة، كما توجد معاهد في مدينة الجزائر، وقسنطينة، ومازونة، وتلمسان، ووهران. وكان التعليم في الزوايا زاهرا. فكان لكل طريقة دينية عدة مدارس منتشرة في القطر"⁽⁵⁾. وقد قام المستعمرون بتفريخ البلاد من علمائها، أمثال ابن العنابي⁽⁶⁾ وابن الكبابي⁽⁷⁾، إذ أقدمت الإدارة الفرنسية على نفيهما إلى الإسكندرية، بحجة التأمر على أمنهما. كما أرغم بعض العلماء على مغادرة البلاد، نظرا للاضطرابات التي سادت مختلف أنحاء البلاد. وهكذا، قد تمكن المحتلون من تحقيق أحد أهدافهم، المتمثل في تجهيل الشعب الجزائري، وعزله عن مرجعياته الوطنية.

وقد عرفت أوضاع التعليم في الجزائر في أقل من عقدين من الاحتلال، تدهورا كبيرا، وهذا ما يمكن استخلاصه من التقرير الذي أعده المسؤول عن التعليم العمومي بالجزائر، السيد ديشي، إذ جاء فيه: "ففي الجزائر اختفى العديد من المساجد وهدمت خمس زوايا، وصودرت عائدات المساجد والزوايا جميعها لتأخذ اتجاهها آخر تخالف مقاصد الواهبين لممتلكاتهم، ولم تبق دروسهم منتظمة إلا قليلا، ونفس الوضع شمل المدن الداخلية. أما

بالنسبة للزوايا في أوساط القبائل، فلم يعد لها وجود سوى بالاسم، ذلك أن حملاتنا العسكرية قد شتت جموع الطلبة، وزادت بذلك في عدد أعدائنا، في حين أن المخطوطات التي كانت تشكل قاعدة للتعليم، فقد قضى على جانب كبير منها⁽⁸⁾. ويفهم من محتوى التقرير السالف الذكر، أن شعار نشر الحضارة الذي رفعه المستعمرون قبل قدومهم إلى الجزائر، كان مجرد خدعة، لكسب الرأي العام الدولي، وتبرير حملتهم العسكرية.

وما يؤكد نية المحتلين في تنفيذ سياستهم الاستيطانية، هو أنهم شرعوا منذ الأيام الأولى للاحتلال، في الاستيلاء على أراضي المقابر الواقعة داخل مدينة الجزائر وضواحيها، التي كانت مساحتها تفوق ثلاثين هكتارا، فأصبحت محل المضاربة، والصفقات التجارية. كما تعرضت القبور للتخريب، إذ تم إزالة بعض المقابر، مثل مقبرة الباشاوات في باب الوادي، التي حولت إلى ساحة عمومية، ونصب بها المحتلون المقصلة، التي استعملت لأول مرة في تنفيذ حكم الإعدام في شهر فبراير من عام 1844م. وبحجة إقامة بعض المشاريع، مثل شق الطرقات، وتوسيع النسيج العمراني للمدينة، قامت الإدارة الفرنسية بتدمير القبور ونبشها، وبعد الانتهاء من العملية، كان يتم ردمها وتسويتها، لتستغل في انجاز المنشآت المختلفة⁽⁹⁾.

وقد تعرضت بعض المنازل والمعالم الحضارية للهدم، دائما بحجة تجميل المدينة. ومن المعالم العمرانية التي تم هدمها، مقر المكتبة، الذي كان يمثل تحفة عمرانية في الفن الأندلسي، ونصب مكانها الجيش الفرنسي مدفعيته. وهذا ما جعل الآغا حمدان يقول عن الأعمال التخريبية التي قام بها المحتلون في بداية الاحتلال، ما يلي: "لم نعد نجد مكانا للعيش ولا للدفن"⁽¹⁰⁾. وهذا يدل على حجم الأضرار التي ألحقت بمختلف معالم مدينة الجزائر.

نلاحظ أن الأعمال التخريبية التي قام بها المحتلون، كانت موجهة أساسا ضد رموز الشخصية الجزائرية، مثل المعالم الحضارية والثقافية بما تحتويه من لغة، ومعتقدات، وأماكن العبادة. وكان هدفهم، طمس هوية الشعب الجزائري، واقتلاعها من جذورها. وقد تميز الاستعمار الفرنسي المباشر للجزائر، بفرض اللغة الفرنسية، مكان اللغة العربية، بعد طرد

السكان من أراضيهم الخصبة، وإدخال التشريعات والقوانين الفرنسية مكان الشريعة الإسلامية⁽¹¹⁾.

2- سياسة الإبادة الجماعية :

لجأ المحتلون منذ الشهور الأولى لاحتلالهم للجزائر إلى إبادة السكان، قصد الاستيلاء على أراضيهم، وأرزاقهم. وقد احتفظت لنا المصادر التاريخية تفاصيل المذبحة الشنيعة التي تعرضت لها قبيلة العوفية بالضحية الشرقية من مدينة الجزائر في شهر أبريل عام 1832م. وقال عن هذه الإبادة الجندي الألماني المرتزق، أوغيسست جاجر A. JAGER، الذي شارك في صفوف الجيش الفرنسي، " أمر الجنرال روفيقو ROVIGO بشن حملة تأديبية مثالية على هذه القبيلة... قام الجيش، وخاصة فرقة القناصة الإفريقية، بنهب كل شيء في الخيام المهجورة، وامتدت الأيدي المخربة إلى أبسط الأشياء، واستولت العساكر على كل ما وجدته من ذهب، وفضة، وألبسة، وغيرها من الأشياء الثمينة، بل حتى الأشياء التي لا قيمة لها لم تسلم من نهبهم. زيادة على ذلك، حاولت القوات الاستعمارية أن تجر وراءها أكبر عدد ممكن من الماشية. وقد ارتكبت العساكر الفرنسية خلال هذه المعركة، فظائع لا يمكن وصفها، لم ترحم العساكر الفرنسية حتى الأطفال، فقد اغتالوهم، وهم في أحضان أمهاتهم، ثم يذبجون هؤلاء الأخريات بدورهن" ⁽¹²⁾. ومهما كانت الأسباب التي تذرعت بها سلطة الاحتلال لإبادة أفراد قبيلة العوفية، دون مراعاة السن أو الجنس، فإن السبب الحقيقي الذي لم يذكر، هو أن هذه القبيلة كانت تقيم في سهل متيجة الخصب، الذي منحه المحتلون للمستوطنين الأوربيين المتوافدين على الجزائر.

تعد سياسة الإبادة الجماعية التي نهجها المحتلون في الجزائر، إحدى السمات التي تميز بها الاستعمار الفرنسي، طوال فترة الاحتلال (1830-1962م). فكلما تقدمت الجيوش الفرنسية نحو دواخل البلاد، إلا وارتكبت جرائم في أوساط القبائل الريفية، ونظرا لكثرتها، فإنه أضحي من الصعب معرفة عددها. والمؤكد هو أن وتيرة الإبادة قد اشتدت في فترة المقاومات الشعبية، إذ كان المحتلون يعتقدون أن تلك الوسيلة تمكنهم من القضاء على روح

المقاومة. ومن أبشع الجرائم التي اقترفها الجيش الفرنسي، تلك التي وقعت في جبال الظهرة في عام 1845م. وتكاد أن تكون تفاصيل هذه الجريمة مجهولة، لكونها تمت في سرية تامة. فلو لا الإشارات التي تضمنتها بعض الرسائل التي وجهها القادة الفرنسيون، الذين نفذوا العملية، إلى أسرهم، لما عرفنا عنها شيئا.

قامت القوات الفرنسية بقيادة الماريشال بيليسي PELISSIER في 19 يونيو 1845م بشن حملة عسكرية على قبيلة الفراشيش، الواقعة في جبال الظهرة. ولم يكن في وسع الأهالي إلا أخذ أمتعتهم وحيواناتهم، للاختباء في إحدى المغارات الواقعة في جبال الظهرة. وبعد أن فرضت القوات العسكرية حصارا عليهم لعدة أيام، أمر الماريشال بيليسي بسد كل المنافذ المؤدية إلى المغارة، وبعد أن تمت العملية، أشعل النار في مدخل المغارة، مما تسبب في موت معظم من كان داخلها بالاختناق. وقد قدم أحد الجنود الفرنسيين الذين شاركوا في هذه المحرقة وصفا دقيقا عن المنظر الفظيع، فكتب يقول: "دخلت إلى الكهوف الثلاثة، ماذا رأيته؟ في باب الكهف كانت ثيران وحمر وكباش مطروحة، قد دفعها إلهامها الغريزي إلى مدخل الكهف، عساها تستنشق شيئا من الهواء، الذي انعدم داخل الكهف. وفي وسط هاته البهائم وتحتها رجالا ونساء وأطفالا... إن هذه الكهوف واسعة الأرجاء، فحسبنا 760 جثة مطروحة فيها، ولم يتمكن من الخروج إلا 60 شخصا، ولكن كانوا أقرب إلى الموت منهم إلى الحياة، مات أربعون منهم..." (13).

وبعد أقل من شهرين من هذه الواقعة، تكررت نفس العملية، إذ قامت القوات العسكرية في 15 أغسطس بقيادة الماريشال سانت أرنو St. ARNAUD، بإضرام النار في إحدى المغارات التي اتخذها سكان قبيلة الصبيحة ملجئا لها. وقد قدر عدد الضحايا في المغارتين بأزيد من ألف ضحية. وتحققت بذلك أمنية سانت أرنو، الذي ذكر في إحدى الرسائل التي وجهها إلى شقيقه المرباط في معسكر عين مران: "جعلت من هذه المغارة مقبرة حقيقية. إن التربة تغطي إلى الأبد جثث هؤلاء المتعصبين، يوجد داخل المغارة خمسمائة لص...وأضاف قائلا: أعتقد أن الغاية تبرر الوسيلة، ولللكولونيل مونتانيك

نصيب من الصواب، حين قال إن الجيش الذي تكون مهمته إبادة شعب لا يكثر بقوانين الحرب، فما الحريق إلا حريق، لا يضر الإنسان النار، ثم يطلب منها أن تكون بردا وسلاما، وما طبيعة النار إلا الإحراق والتدمير" (14).

وإلى جانب هذه الجرائم المرتكبة في حق سكان القبائل الريفية، نفذت الإدارة الفرنسية حكم الإعدام في حق المشاركين في المقاومات الشعبية، التي اندلعت عبر التراب الجزائري، كما أنها قامت بنفي عدد منهم إلى مستعمراتها في كيان وكاليدونية الجديدة. وكان هدفها من هذه الإجراءات، مصادرة أراضيهم من جهة، وتعمير بهم مستعمراتها البعيدة من جهة أخرى. وعرفت ظاهرة النفي والتهجير انتشارا واسعا إثر فشل ثورة عام 1871م (15). وقد أصدرت الإدارة الفرنسية بالمناسبة، قانون الأنديجينا، الذي حرم الفرد الجزائري من أدنى حقوقه الطبيعية. فكان يخضع في محاكمته إلى قانون خاص.

3- مراحل تنفيذ سياسة الاستيطان :

كانت إحدى أولويات المحتلين، تتمثل في الاحتفاظ بالجزائر، وهذا ما كان يتطلب منهم تجنيد قوات عسكرية إضافية. ولهذا الغرض قامت الإدارة الفرنسية بإصدار قانون 9 مارس 1831م، الذي يسمح بتكوين فرق اللفياف الأجنبية خارج الوطن الفرنسي. كما كانت مسألة استغلال الأراضي الزراعية، والثروات الطبيعية، تتطلب توفير الأيدي العاملة الضرورية، ولتحقيق هذه الأهداف، جلبت الإدارة الفرنسية عددا معتبرا من السكان الأوروبيين. ففي العام الأول من الاحتلال، 31 ديسمبر 1830م، قدر عدد المدنيين الأوروبيين في الجزائر بـ 602 م مدنيا (16). وبناء على المرسوم الصادر في 21 سبتمبر 1832م، بدأت الإدارة الفرنسية في تنفيذ سياسة الاستيطان الرسمي، إذ استقدمت عددا من الأسر الأوربية، التي شرعت في وضع أسس المستوطنات الأولى في مدينة الجزائر وضواحيها. فكانت أول مستوطنة ظهرت إلى الوجود، هي تلك التي منحت لخمسين عائلة في دالي إبراهيم، وخصصت لها مساحة إجمالية سعتها 1314 هكتارا. واستقرت بضواحي القبة ثلاثة وعشرون عائلة، التي استفادت من 93 هكتارا (17).

أما في إقليم الغرب الجزائري، قام المحتلون بإنشاء ما بين عامي 1842-1845م خمسة وثلاثين مركزا استيطانيا بسيدي بلعباس وحدها، وبلغ عدد المستوطنين الأوربيين بها 46180 مستوطن⁽¹⁸⁾. وعرف عدد الوافدين تزايدا كبيرا بمرور السنوات. وتبين هذه الأرقام التطور الذي عرفه عدد المستوطنين الأوربيين في الجزائر في 31 ديسمبر 1846م، فكان العدد الإجمالي يقدر بـ 109400 مستوطن، وهم يتوزعون على النحو الآتي⁽¹⁹⁾:

الفرنسيون	47274	الإيطاليون	8175
الإسبان	31528	الألمان	5386
المالطيون	8788	السويسريون	3238

وإضافة إلى كل هؤلاء، هناك بعض المستوطنين من الإنجليز، والبرتغاليين، والاييرلنديين، والبولونيين، والبلجيكين، والهولنديين، واليونانيين. وقد شجعت الإدارة الفرنسية سياسة الاستيطان هذه. فقد سبق للماريشال بيجو BUGEAUD، أن صرح أمام أعضاء غرفة النواب في عام 1840م، بضرورة تشجيع سياسة الاستيطان، حيث قال: "إنه لا بد من توفير الظروف الملائمة للمستعمرين في كل الأماكن التي تتوفر فيها المياه الصالحة والأراضي الخصبة، وتوزع عليهم تلك الأراضي على أساس ملكية خاصة، وذلك دون محاولة معرفة منهم أصحاب الأرض الشرعيين"⁽²⁰⁾. وقد كان الماريشال بيجو من المشجعين لسياسة الاستيطان، فقد أنشأ عدة مراكز للمستعمرين في مناطق مختلفة من البلاد، ونذكر على سبيل المثال، مركز دلس الذي شيد بمرسوم 2 مارس 1845م، والذي استقرت به مائتان عائلة أوروبية. وقبل التاريخ المذكور، كان السكان المدنيون من أصل فرنسي يتشكلون أساسا من الموظفين، ثم التحق بهم ابتداء من عام 1845م، المستعمرون، والتجار، والصيادون، والمزارعون، القادمين من مالطا وإيطاليا، وإسبانيا، الذين سيتجنسون بالجنسية الفرنسية. وبعد تسع سنوات من صدور مرسوم 1845م، شيد مركز بن نشود، الذي يبعد عن مدينة دلس بتسعة كلم، وعمر هو الآخر بالمعمرين⁽²¹⁾. وقد كانت لبيجو وأنصاره تصور خاص عن طبيعة السياسة الاستيطانية التي يجب على فرنسا نهجها في الجزائر، وتتلخص ملاحظها في أنه على الدولة أن تستعمر الجزائر معتمدة على الجندي

المعمر. ولهذا قام بتوزيع الأراضي على الجنود الفرنسيين، ودعمهم بمبالغ مالية، كما أنشأ لهم قري فلاحية في كل المناطق المحتلة. وهناك من اقترح تصورا مغايرا، أمثال لامورسيير LAMORCIERE، الذي كان يرى أن السيطرة على الجزائر لا بد أن تكون ماليا، لهذا طلب فتح الأبواب أمام المشاريع الرأسمالية (22).

وبالرغم من تباين آراء ونظريات المنظرين الفرنسيين، فإنها كلها مصوبة نحو هدف واحد، ألا وهو استغلال الجزائر، وجعلها مستعمرة فرنسية. ولهذا لاحظنا أنه كلما توغل الاستعمار الفرنسي داخل البلاد، أنشأ مراكز للمستعمرين الأوروبيين، كما كان يوزع الأراضي الزراعية عليهم. وقد بلغ عدد القطع الأرضية الممنوحة للمدنيين الأوروبيين بمدينة تيزي وزو في عام 1859م، 91 قطعة، وخصصت كلها لبناء السكنات (23). أما الأراضي الزراعية الخصبة، التي وزعت على المستوطنين الأوروبيين، هي تلك الواقعة في دراع بن خدة وبوخالفة (24). وقد عرف عدد المستوطنين الأوروبيين في مدينة تيزي وزو ارتفاعا نسبيا، إذ بلغ في عام 1872م، 241 مستوطنا، إلا أن هذا العدد تراجع نتيجة ثورة 1871م، فلم يعد يتجاوز 180 مستوطنا (25).

لقد شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم سياسة الاستيطان بصفة فعلية في عام 1841م، وذلك بفضل إقدامها على الاستيلاء على أملاك البايك، وممتلكات الأعيان، وتطبيق نظام تجميع القبائل وحصرها أو ما يعرف بالكانتونات، وسياسة مصادرة أملاك الثائرين والمساندين لهم (26). وأحسن مثال عن سياسة المصادرة، ما حدث لقبائل بني عامر في عام 1842م، عندما قررت ترك أراضيها لتلتحق بالأمير عبد القادر في المغرب الأقصى، وهذا ما دفع الحاكم العام للجزائر، الماريشال بيجو يصرح بتاريخ 18 أبريل 1846م: "إن كل الأملاك العقارية والمنقولة الجماعية منها والفردية، التابعة للقبائل التي هاجرت إلى المغرب أو الصحراء، أصبحت ملكا للإدارة الفرنسية" (27).

وضعت الإدارة الفرنسية ترسانة من القوانين الخاصة بتنظيم العقار في الجزائر. وكان الهدف منها تجريد الجزائريين من أراضيهم. فبعدما حدد مرسوم 22 يوليو 1834م،

الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، وعين بموجبه الحاكم العام، الذي خولت له صلاحيات واسعة (28)، تم تحديد الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية. ودعمت الإدارة الفرنسية المرسوم المذكور بمرسومين في عامي 1844م و1846م. فإذا كان المرسوم الأول، قد نص على بطلان شراء الأرض، ومصادرة أراضي القبائل الثائرة، والتي تثير القلاقل في المناطق التي احتلها الجيش الفرنسي، فإن المرسوم الثاني اشترط على كل مواطن جزائري حياة عقد الملكية، والتي كان يتم على ضوءها تحديد الملكية. أما الأراضي التي يعجز أصحابها إثبات ملكيتها، فإن الإدارة قامت بضمها إلى ملكية الدولة، التي تم توزيعها على المستوطنين الأوروبيين. وعرفت أراضي البور نفس المصير، بحجة أنها شاغرة في نظر الإدارة (29).

وقد اتخذت الإدارة الفرنسية من مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م)، ذريعة لمصادرة أراضي الثائرين، وضم إلى أملاك الدولة الأراضي الرعوية الشاسعة، بحجة أنها غير مزروعة. وهكذا انتقلت 200 ألف هكتار من الأراضي الخصبة إلى يد المستوطنين الجدد الوافدين على الجزائر، والذين قدر عددهم في عام 1850م، بـ 100 ألف مستوطن. ففي سهل متيجة وحده، فقد الفلاحون الجزائريون 95 ألف هكتار من أراضيهم، ولم تتجاوز المساحة التي تركت لهم 12 هكتارا (30). ومن الأهداف الأساسية التي كانت تسعى الإدارة الفرنسية إلى تحقيقها من وراء سياسة الاستيطان، هي تعمير الجزائر بالمزارعين الأوروبيين، وجعلها في نفس الوقت مخرجا لامتنعاص الأزمات الاجتماعية، والبطالة، التي قد تحدث في فرنسا (31).

وكان قانون 1851م أكثر إجحافا في حق الجزائريين، إذ حرّمهم من حق ملكية الأرض التي يستغلونها، ولم يترك لهم إلا حق الانتفاع بها. وأصبحت أراضي العرش ملكية الدولة (32). وكان لنظام تجميع القبائل أو الكانتونات في مساحة محددة، الذي لجأت إليه الإدارة الفرنسية، آثار وخيمة على وضع الفلاحين الجزائريين، نتيجة لفقدانهم لمساحات كبيرة من أراضيهم التي كانت تمثل مصدر عيشهم الأساسي. وكان القصد من تطبيق النظام

المذكور، توفير أراضي شاسعة للمستوطنين الأوربيين، وإضافة أعباء ضريبية جديدة. وهذه بعض الأمثلة عن النتائج المترتبة على تطبيق نظام التجميع. فقد تخلت قبائل أولاد قصير بسهل الشلف عن 12 ألف هكتار، بينما قبائل الغرابة في منطقة وهران، فقد تم حصرها في مساحة سعتها 33288 هكتار، بعدما كانت تعيش على مساحة سعتها 85 ألف هكتار. أما في قسنطينة، فإن الإدارة الفرنسية قد أجبرت قبائل الإقليم على التخلي عن 30 ألف هكتار من مساحة إجمالية سعتها 50781 هكتار⁽³³⁾.

إن ما تجدر الإشارة إليه، هو أن سياسة الاستيطان التي طبقت بشكل واسع خلال العقود الثلاثة الأولى من الاحتلال، قد عرفت استقرارا في مطلع العقد الرابع، نظرا للسياسة الجديدة التي نهجها نابليون الثالث، والتي كانت ملامحها البارزة تتمثل في تقليل عدد العمرين الراغبين في الاستيطان بالجزائر، ومنح القبائل الجزائرية حق ملكية الأراضي التي تملكها، والإقامة فيها، وذلك بالرغم من عدم امتلاكها لعقود تثبت بها ملكيتها لها. وقد أثارت سياسة نابليون هذه، استياء المستوطنين الأوربيين، الذين تكتلوا في معارضة، قصد إفشال كل المشاريع الإصلاحية، التي كان نابليون الثالث ينوي تنفيذها. وقد حاول نابليون الثالث أن يقنع المستوطنين بأهمية إصلاحاته، إذ صرح لهم بأنه يسعى من ورائها إلى تحقيق مصالحهم، ووعدهم بأنه سيستمر في توزيع الأراضي عليهم، وأن سياسة حصر ملكية أراضي القبائل لا تتعارض مع مبدأ نزع أجزاء من الملكية بطرق قانونية، والتي سيتم منحها للمستوطنين⁽³⁴⁾.

وبالرغم من المعارضة الشديد التي أبداهها المستوطنون، إلا أن القانون الصادر في 22 أبريل 1863م، قد أكد أن القبائل الجزائرية من حقها امتلاك الأراضي التي بحوزتها، وكذا استغلالها. وكلفت الإدارة الفرنسية بقيام بعملية مسح الأراضي التي تسكنها كل قبيلة، ويتم بعد ذلك توزيعها على كل الدواوير، التي تتشكل منها القبيلة، وتشرع على ضوء ذلك في تحديد الملكية الفردية لكل أفراد القبيلة⁽³⁵⁾.

وقد سمحت هذه الإجراءات والترتيبات للمستعمرين بشراء قطع أرض من الجزائريين، بعد أن كان الأمر صعبا في ظل الملكية الجماعية أو المشاعة. وما يلاحظ، هو أن هذا النظام الجديد المتبع، قد أحدث خللا في التوازن الاقتصادي والاجتماعي للقبائل الجزائرية، الذي كان في السابق قائما على نظام القبلي. وقد تسبب النظام الاستعماري الجديد في تفكيك المجتمع الريفي الجزائري، وتحطيم قيمه الإنسانية، التي كان يستمد منها قوته، مثل التعاون، والتضامن، والتحالف، كما أنه قوض دور الزعامات المحلية، مما كان له تأثير مباشر على المقاومة الشعبية. وأعتقد أن من الأهداف الأساسية للإدارة الفرنسية في العقود الأولى من الاحتلال، كانت تتمثل في تقليص دور شيوخ القبائل وسلطتهم، علما أن ذلك لا يتحقق إلا بتفكيك القبائل إلى تجمعات سكانية صغيرة. وهذا ما اعترف به أيضا نابليون الثالث في إحدى رسائله إلى ماكماهون MAC-MAHON بتاريخ 20 يونيو 1865م، فقد ذكر فيها ما يلي: "ينقسم السكان العرب إلى قبائل، على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها وجردناها من اعتباراتها، كما حاولنا تفكيك القبائل، والإخلال بالقضاء الإسلامي، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله وتعصبه الديني" (36).

وبالرغم من القوانين والمراسيم التي أصدرتها الإدارة الفرنسية، والخاصة بمسألة ملكية الأرض، وطرق استغلالها، فإنها لم تتوصل إلى وضع حد للصراع المحتدم بين الأطراف الاستعمارية المختلفة. وهذا ما جعل نابليون الثالث بعد أن تأكد بنفسه أثناء زيارته للجزائر في 3 مارس 1865م، من حدة الصراع القائم في الجزائر، يعلن أن الجزائر مملكة عربية. وأكد ذلك في إحدى الرسائل التي وجهها إلى ماكماهون بتاريخ 20 يونيو 1865م، فقد عرض في مستهلها بعض الإحصاءات عن سكان الجزائر، منها: 2.580.000 أهلي، 200 ألف أوروبي، منهم 112 ألف فرنسي، و80 ألف أجنبي، و76 ألف عسكري، ثم قال: فهي حينئذ مملكة عربية، وفي ذات الوقت مستوطنة أوربية، ومعسكر فرنسي، ولذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة. إن تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى

عنها للاستيطان، وأن التباين في الدين والعادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدة، فعلى إذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة ومنصفة إزاءهم، والعمل على إسعادهم أكثر، وتنمية التربية ومكارم الأخلاق لديهم" (37).

ويبدو أن فكرة إنشاء مملكة عربية في الجزائر لم تكن وليدة عام 1865م، بل تعود إلى عام 1863م، حيث سبق لنابليون الثالث أن وجه رسالة إلى المارشال دوق مالاكوف، والي الجزائر العام بتاريخ 6 فبراير 1863م، جاء فيها: "ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المارشال مقصودنا في شأن الجزائر، وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني مأوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرنسيين وتحت ظل دولتنا المنصورة، لأنني إمبراطور العرب وإمبراطور لفرنساويين" (37).

وهناك من يرى أن نابليون الثالث قد تأثر بأفكار بعض المنظرين الفرنسيين، أمثال إسماعيل أوربان URBAIN، الذي كانت له خبرة ودراية بشؤون العرب، ونظمهم. إلا أن فكرة قيام المملكة العربية في الجزائر، قد لاقت معارضة في الأوساط المستوطنين، والعسكريين، أمثال ماك ماهون، ودوق دومال Duc D'AUMAL وغيرهما. وعملوا كل ما في وسعهم لإفشال المشروع. وكان لهم ذلك في نهاية المطاف (39). وقد عبر الضابط الفرنسي هانوتو HANOTEAU، بوضوح عن تطلعات المستوطنين في الجزائر، قائلا: "إن المستوطنين يحلمون بإقطاعية بورجوازية سندها الوحيد، القوة العسكرية، ويكون لهم فيها دور الأسياد والأهالي أقتان لهم" (40).

وإذا كان هدف قانون 22 أبريل 1863م في المرحلة الأولى، هو تثبيت الملكية في أيدي ملاكها، وتحقيق الملكية الفردية في المرحلة الثانية على مراحل (41)، فإن القانون الذي أعده النائب واربني WARNIER، في عام 26 يوليو 1873م قد أبطل معظم مواد قانون 1863م، إذ نص على أن جميع أراضي الإمبراطورية، ستكون خاضعة للتشريع الفرنسي، كما أنه أكد على ضرورة تشجيع الملكية الفردية (42). وهناك من لاحظ أنه مهما

كانت جذرية قانون واريني، فإنه لم يوفر كثيرا من الأراضي للمستعمرين، وهذا ما جعل الإدارة الفرنسية تعود في عام 1887م إلى قانون *SENATUS CONSULTE* لعام 1863م، نظرا لما كان يتميز به من نجاعة في تحقيق أهداف المستعمرين في الجزائر⁽⁴³⁾. والواقع أن سياسة الاستيطان قد أخذت أبعادا أخرى بعد القضاء على ثورة 1871م. وهذا ما سنتناوله في المرحلة القادمة.

بعد أن استعرضنا أهم الأطوار التي مرت بها سياسة الاستيطان، والأساليب التي نهجها المحتلون لتنفيذها في أرض الواقع، يبقى لنا معرفة انعكاساتها المباشرة على المجتمع الجزائري.

4- انعكاسات سياسة الاستيطان على المجتمع الجزائري:

لقد سبق أن أشرنا إلى بعض النتائج التي تمخضت عن سياسة الاستيطان، والتي كانت تلخص في تجهيل الشعب الجزائري، وطمس معالم شخصيته، والإبادة الجماعية، والنفي، والتفجير، ومصادرة أراضيه، وتحطيم نظمته الاقتصادية والاجتماعية المبنية على النظام القبلي. ومن النتائج المباشرة أيضا المترتبة عن سياسة الاحتلال عامة، هو انتشار ظاهرة الهجرة الجماعية للسكان، إذ قرر بعضهم مغادرة الجزائر، حفاظا على دينهم ولغتهم وعرضهم. فقد بدأت الهجرة الجماعية للجزائريين إلى الأقطار الإسلامية بعد أن تأكد احتلال مدينة الجزائر في عام 1830م. ففي عام 1832م احتضنت مدن المغرب الأقصى، تيطوان، ووجدة، وتازا، وفاس عددا من المهاجرين الجزائريين، القادمين من مدينة الجزائر، ووهران، ومستغانم، ومعسكر، وتلمسان. والتحق بمؤلاء المهاجرين في عام 1836م سكان قبائل الحشم وبني عامر. وعرفت مقاطعة الشرق الجزائري نفس الظاهرة بعد أن سقطت مدينة قسنطينة في يد الجيش الفرنسي في عام 1837م، إذ اضطر عدد من سكان الشرق الجزائري إلى الهجرة إلى تونس وسوريا، ولا نستثنى سكان منطقة الزاوية من هذه الظاهرة، حيث التحقت بعض العائلات بسوريا في عام 1849م، والتي قدر عدد أفرادها بثلاثة آلاف نفر، وكان ذلك استجابة لنداء أحد شيوخ الطريقة الرحمانية، المهدي

السكلاوي الإيراثي⁽⁴⁴⁾، الذي كان مستقرا في دمشق منذ عام 1847م، مع أحمد بن سالم، الذي كان خليفة الأمير عبد القادر على منطقة الزاوة.

وكلما توسع الاحتلال الفرنسي في دواخل الجزائر، زاد عدد المهاجرين، ولاسيما أتباع الطريقة الرحمانية. وقد بلغ عدد العائلات الزاوية التي انتقلت إلى دمشق في عام 1864م، مائتين عائلة. وقد عرفت ظاهرة الهجرة الجماعية انتشارا واسعا، نتيجة القوانين التشريعية التي سنتها الإدارة الفرنسية، والتي تم بموجبها توسيع رقعة المناطق المدنية، واحتمال تعميم سياسة حصر القبائل.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية قد تساهلت مع ظاهرة الهجرة في بداية الأمر، إذ أصدرت أمرا في عام 1860م، أكدت فيه على ضرورة السماح للجزائريين بالهجرة، اعتقادا منها أن تطبيق هذا الإجراء، سيوفر مكانا للمستعمرين. ولكن عندما أعلم نابليون الثالث في عام 1861م، بالهجرة الواسعة التي كان سكان إقليم قسنطينة مقبلون عليها، تدخل شخصا في 9 مارس، طالبا من إدارته أن تقدم ضمانات للعرب. وتنفيذا لأوامر نابليون الثالث، قام بيليسي بتفنيذ خبر تطبيق سياسة الحصر، كما وزع بالمناسبة بعض عقود الملكية النهائية على الجزائريين، ولم تكن سعة الأرض المعنية بتلك العقود تتجاوز ثلاثة آلاف هكتار. واتخذت الإدارة الفرنسية في نفس الوقت قرار منع الجزائريين من الهجرة⁽⁴⁵⁾.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات، والحراسة المشددة التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الجزائريين، فإن ذلك لم يضع حدا لظاهرة الهجرة، إذ استمرت طوال فترة الاحتلال.

خاتمة :

بعد هذا العرض، فإن ما يمكن استخلاصه، هو أن الاستعمار الفرنسي جاء إلى الجزائر بغرض احتلالها، والاستيلاء على ثرواتها، واستعباد سكانها، ومصادرة أراضي الأهالي، ومنحها للمستوطنين الأوروبيين، لدليل عن نواياه الاستعمارية.

مهما اختلفت آراء المحتلين حول طبيعة النظم، و السياسات، والأساليب التي يجب إتباعها في الجزائر، فإن هناك إجماع حول ضرورة تكريس الاستعمار وتحقيق أطماعه الاقتصادية والإستراتيجية.

أن كل القوانين التي تم سنّها، مهما اختلفت من الناحية المظهرية، فإنّها كانت كلها ترمي إلى تحقيق نفس الهدف، ألا وهو ضمان رفاة الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، وذلك على حساب الأهالي، الذين كان نصيبهم من الحضارة الغربية يتمثل في التجهيل، والتفكير، والنفي، والتشريد، والتقتيل.

الهوامش :

(1) " Proclamation du général De Bourmont aux algériens, 8 Juin 1830", Mémoires et Documents, Algérie 1825-1830", Archives du ministère des relations extérieures, (France).

(2) للمزيد من التفاصيل عن الأسباب الواهية التي تذرعت به فرنسا لغزو الجزائر ، أنظر ، " Le moiteur universel, Mardi 20 Avril 1830", in M. et D. Algérie 1825-1830, Ar. M.R.E. France.

(3) H. KLEIN : Feuilles d'El- Djezaïr, édition du tell Blida, Algérie 2003, 2T. T.2, P 22.

(4) أبو القاسم سعد الله : تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي 1956.1830م، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر 2003، ص.87.

(5) فرحات عباس : حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة ، المحمدية المغرب، د.ت، ص.60.

(6) تولى القضاء والإفتاء في الجزائر ومصر، ومنح الإجازات في كل الدول التي حل بها. ويعتبر من العلماء المسلمين الأوائل الذين طرحوا الأفكار الإصلاحية في النظم الإسلامية. للمزيد من التفاصيل عن حياته وأفكاره، أنظر أبو القاسم سعد الله : المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي (1850.1775م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977.

(7) وقف المفتي ابن الكبايطي ضد قرارات الإدارة الفرنسية الرامية إلى ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة، وإدخال اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية. ولهذا السبب قررت الإدارة الفرنسية في عام 1843م بنفيه. فنقل إلى مرسيليا، ثم سمح له بالتوجه إلى الإسكندرية، وهذا ما تؤكد الرسائل التي وجهها إلى وزير الحربية الفرنسي. أنظر أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، أربعة ج، ج2، ص. 43.11.

(8) عبد الحميد زوزو : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 190.1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص. 215.

(9) KLEN:OP. CIT., P. 31.

(10) اعترف القائد الفرنسي بروصار BROSSART بأن عدد المنازل التي تم هدمها في ضواحي مدينة الجزائر، قدرت بتسعمائة منزل. وقد تسبب رعب التهديم هذا، في هجرة عشرين ألف جزائري إلى المشرق في عام 1832م. أنظر KLEIN : IBID. T.1, P. 10.

(11) أبو القاسم سعد الله : " تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي ..."، ص. 87.

(12) أنظر تفاصيل التقرير في عمار هلال : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1962.1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص. 69.

(13) فرنسوا مسبيرو : سانت أرنو أو الشرف الضائع، ترجمة أحمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2005، ص. 242.

(14) نفسه.

E. GAUTIER : L'Algérie et la métropole , أنظر أيضا : Payot, Paris 1920.

(15) طبقت الإدارة الفرنسية سياسة مصادرة أملاك القبائل الثائرة على نطاق أوسع، ولاسيما أنها كانت بحاجة إلى مساحات إضافية لتلبية متطلبات الفرنسيين الوافدين من منطقتي الألزاس واللورين . وقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على الاقتراح الذي طلب منح هؤلاء الوافدين 100 ألف هكتار. كما اقترحت اللجنة المكلفة بالمصادرة، انتزاع للأهالي ملكية سعتها 340 ألف هكتار، وهناك من كان يرى أن المساحة المقترحة للمصادرة قليلة. وعلاوة على سياسة المصادرة، فرضت الإدارة الفرنسية على الجزائريين غرامة الحرب. أنظر تفاصيل هذا الموضوع في C.R. AGERON : Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, éd. Bouchene, Paris 2005, 2T. T.1, P.26.

(16) ROZET et CARETTE : Algérie états tripolitains, éd. Bouslama, 2 éd. Tunis 1980, P.105.

(17) رحيمة محياوي : دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، نقلا عن إحصائيات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 2001، منشورات باجي مختار، عنابة 2006، ص.22.

(18) حنيفي هلايلي : "منطقة سيدي بلعباس ومكنتها في سياسة فرنسا لاستعمارية (1842-1954)", مجلة المصادر العدد 8، الجزائر 2003، ص.158.

(19) ROZET et CARETTE : OP. CIT., P.106.

(20) A. BENACHENHOU : Formation du sous-développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme en Algérie 1830-1962, E.N. Alger 1978, P.46.

- (21) J. DE CRESCENZO : Chroniques Tizi-Ouzouennes, 1844-1914, Alger 2005, P.24
- (22) عدي : المرجع السابق، ص.63.
- (23) أنظر قائمة المستوطنين الأوربيين الأوائل في مدينة تيزي وزو عام 1859م، في CRESCINZO : OP. CIT., P.47.
- (24) نفسه.
- (25) نفسه، ص.91.90.
- (26) BENACHENHOU : OP. CIT., P.46.
- (27) حنيفي هلايلي : المرجع السابق، ص.158.
- (28) J. C. VATIN : L'Algérie politique histoire et société, presse de la fondation nationale des sciences politiques, France 1983, P.115.
- (29) الهواري عدي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان 1983، ص. 62.
- (30) VATIN : OP. CIT., P.122.
- (31) IBID. P.123.
- (32) الهواري عدي : المرجع السابق، ص.62.
- (33) D. SARI : L'Algérie dans l'histoire, Bouleversements socio-économiques, O.P.U. E.N.L, Alger 1989, P.141.
- (34) جلال يحيى : تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة، ج 3 ، دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص.233،
- (35) عدي : المرجع السابق، ص.63.

(36) للمزيد من التفاصيل عن محتوى الرسالة، أنظر زوزو : المرجع السابق، ص. 163.

(37) نفسه.

(38) نفسه، ص. 162.

(39) C.R. AGERON : Genèse de l'Algérie algérienne, édition Bouchene, Paris 2005, P.62.

(40) IBID. P.66.

(41) BENACHENHOU : OP. CIT., P.52.

(42) AGERON : Les Algériens musulmans et la France 1871-1919 , éd. Bouchene, Paris 2005, 2T. T.1, P.78.

(43) الهواري عدي : المرجع السابق، 66.

(44) ذكر " أن الشيخ المهدي السكلاوي قد نصح الأهالي بمغادرة هذه الأرض " الملعونة "، التي مات فيها الإسلام على أيدي الكفار للتقرب من ديار الإسلام الأصلية التي لم يدنسها الكفار بأقدامهم القذرة " هلال : المرجع السابق، ص 81. . أسست زاوية الشيخ السكلاوي في قرية تالا عمارة في الناحية الشرقية من مدينة تيزي وزو.

(45) AGERON : Les Algériens musulmans ..., T.2, P.1079.

قائمة المصادر والمراجع

. سعد الله، أبو القاسم : " تيارات اليقظة والإصلاح في المغرب العربي 1830-1956م "، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر 2003.

. سعد الله، أبو القاسم : المفتي الجزائري ابن العنابي رائد التجديد الإسلامي 1775-1850م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977.

. سعد الله، أبو القاسم : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، 4 ج، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

. عباس فرحات : حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، مغرب الأقصى، د.ت.

. زوزو، عبد الحميد : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007،

. هلال، عمار : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

. مسبيرو، فرنسوا : سانت أرنو أو الشرف الضائع، دار القصة للنشر، الجزائر 2005.
. محياوي، رحيم : دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات باجي مختار، عناية الجزائر 2006.

هلايلي، حنفي : " منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية 1842-1954، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر 2003.

. عدي، الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان 1983.

. يحي، جلال : تاريخ المغرب الكبير العصور الحديثة، ج3، دار النهضة العربية، بيروت 1981.

. " Proclamation du général De Bourmont aux algériens, 8 Juin 1830" M. et D. Algérie 1825-1830, archives du ministère des relations extérieures, (France).

-" Le moniteur universel, Mardi 20 Avril 1830", in M. et D. Algérie 1825-1830..

-AGERON, (C.R.) : Les Algériens musulmans et la France 1871-1919, 2T. éd. Bouchene, Paris 2005.

-AGERON, (C.R.) : Genèse de l'Algérie algérienne, éd. Bouchene, Paris 2005.

- AGERON,(C.R.) : DE l'Algérie Française à l'Algérie algérienne, éd. Bouchene, Paris 2005.
- BENACHENHOU, (A.) : Formation du sous développement en Algérie 1830-1962, E.N. Alger 1978.
- GAUTIER, (E.):L'Algérie et la métropole, Payot, Parie 1920
- KLEIN, (H.) : Feuilletés D'El-Djair, 2T. éd. Du Tell, Blida Algérie 2003.
- DE CRESCENZO, (J.) : Chroniques Tzi-Ozouennes 1844-1914, réd. Alger 2005.
- ROZET ET CARETTE : Algérie, états tripolitains, éd. Bouslama, -é éd. Tunis 1980. -
- SARI, (D.) : L'Algérie dans l'histoire, bouleversements socio-économique, O.P.U. E.N.L. Alger 1989.
- VATIN, (J.C.) : L'Algérie Politique, Histoire et Société, presse des sciences de la fondation nationale politiques, France 1983.